سـورة الفاتحـة

مكية وقيل: مدنية [1]

[الفواصل]

وآيها سبع، متفق الإجمال.

وخلافها اثنان:

(بِسْمِ اللهِ الـرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ) عـدهـا مكي، وكـوفي، ولم يعـد (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم) وعكسه مدني، وبصري، وشامي[2]. وفيها شبه الفاصلة: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ).

وسبب الاختلاف في الآي، أن النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للإضافة والتمام، فيحسب السامع

---

(١) الأول قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وقتادة، وإلى الثاني ذهب أبو هريرة، ومجاهد، وعطاء، وقيل: نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة.

وقيل: نزل نصفها بمكة، ونصفها بالمدينة، وهو رأي ضعيف، والراجح أنها مكية، لقول الله تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾ وهذا في سورة الحجر، وهي مكية بالإجماع.

تفسير القرطبي (١/ ١١٥) طبعة دار الكتب.

(٢) وخلاصة ذلك أن الفاتحة سبع آيات بلا خلاف لقول الله تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾، روى البخاري ومسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال: « هي الفاتحة » فمن عد البسملة آية لم يعد قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ آية، ومن لم يعد البسملة آية عد قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم﴾ آية، وبذلك تكون سبع آيات عند علماء العدد بالاتفاق، وإن اختلفوا في الآية السابعة كما تقدم. اهـ. محققه.

أنها ليست فاصلة، وأيضاً البسملة نزلت مع السور في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدها ومن قرأ بغير ذلك لم يعدها.

[القراءات]

البسملة هي مصدر بسمل إذا قال (بسم الله) كحوقل إذا قال (لا حول ولا قوة إلا بالله) والكلام عليها في مباحث:

الأول لا خلاف أنها بعض آية من النمل، واختلف فيها أول الفاتحة، فذهب إمامنا الشافعي[1] رضي الله تعالى عنه إلى أنها آية مستقلة من أول الفاتحة بلا خلاف عنده، ولا عند أصحابه، لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها المروي في البيهقي وصحيح ابن خزيمة « أن رسول الله ﷺ قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية »[2].

وأيضاً فهي آية مستقلة منها في أحد الحروف السبعة المتفق على تواترها،

---

(١) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب، صاحب المذهب المشهور، وأحد الأئمة الأربعة، الذي قال عنه رسول الله ﷺ « عالم قريش يملأ طباق الأرض علماً » توفي سنة ٢٠٤ هـ.
راجع في ترجمته: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٩) الوافي بالوفيات (١/ ٤٤٧).

(٢) وفي رواية الشافعي ـ رضي الله عنه ـ قال قالت: « قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب، فعد « بسم الله الرحمن الرحيم » آية، « الحمد لله رب العالمين » آية « الرحمن الرحيم » آية، « مٰلك يوم الدين » آية، « إياك نعبد وإياك نستعين » آية، « اهدنا الصراط المستقيم » آية، « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » آية.
قال القسطلاني: وهذا استدلال جيد، لولا أن يقال إن عدَّها آية من فهم الراوي.
انظر: ص ١١٩ من طبعة المشهد الحسيني.
قال ابن الجزري: « إن الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ جعل البسملة من القرآن، مع أن روايته عن شيخه « مالك » تقتضي عدم كونها من القرآن، لأنه من أهل مكة، وهم يثبتون البسملة بين السورتين، ويعدونها من اول الفاتحة آية، وهو قرأ قراءة ابن كثير على اسماعيل القسط على ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك، في عدم البسملة، لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير لأنها متواترة » اهـ منجد المقرئين ص ٦٩ طبعة القدس.

وعليه ثلاثة من القراء السبعة ابن كثير، وعاصم، والكسائي، فيعتقدونها آية منها، بل ومن القرآن أول كل سورة.

وأما غير الفاتحة ففيها ثلاثة أقوال:

أولها: أنها ليست بآية تامة من كل سورة، بل بعض آية.

ثانيها: أنها ليست بقرآن في أوائل السور، خلا الفاتحة.

ثالثها: أنها آية تامة من أول كل سورة سوى براءة.

وليعلم أنه لا خلاف بينهم في إثباتها أول الفاتحة، سواء وصلت بالناس أو ابتدىء بها، لأنها وإن وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً.

الثاني في حكمها بين السورتين:

فقالون وورش من طريقي الأصبهاني، وابن كثير، وعاصم، والكسائي وكذا أبو جعفر بالفصل بينهما بالبسملة، لأنها عندهم آية لحديث سعيد بن جبير[1].

وافقهم ابن محيصن والمطوعي.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق، وأبي عمرو، وابن عامر، وكذا يعقوب في الوصل، والسكت، والبسملة بينهما جمعا بين الدليلين، فالبسملة لورش في التبصرة وهو أحد الثلاثة في الشاطبية، والوصل بلا بسملة له من العنوان، والمفيد، وهو الثاني في الشاطبية، والسكت له في التيسير، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه وهو الثالث في الشاطبية[2] وهو لأبي عمرو في سائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي، وهو أحد الوجهين في الشاطبية والهداية، واختاره الداني، ولا يؤخذ من التيسير سواه عند التحقيق، وقطع له بالوصل بلا بسملة صاحب العنوان، والوجيز، وهو الثاني في الشاطبية، كجامع البيان، وقطع له بالبسملة في الهادي والهداية في

---

(١) ولفظه: « كان عليه الصلاة والسلام ـ لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ راجع ذلك في: تفسير القرطبي (١/ ٩١ وما بعدها).

(٢) وبه قطع له ابنا غلبون، وابن بليمة.

الوجه الثالث ورواه ابن حبش عن السوسي، وهي لابن عامر في العنوان وفاقاً لسائر العراقيين، والوصل له من الهداية، وهو أحد الوجهين في الشاطبية، والسكت له من التبصرة، واختاره الداني وهو الثاني في الشاطبية، وقطع به ليعقوب صاحب المستنير، كسائر العراقيين، وبالوصل صاحب الغاية، وبالبسملة الداني.

وافقهم اليزيدي.

فالوصل لبيان ما في آخر السورة من إعراب وبناء وهمزات وصل ونحو ذلك، والسكت لأنهما آيتان وسورتان.

واشترط في السكت أن يكون من دون تنفس، واختلفت ألفاظهم في التأدية عن زمن السكت فقيل وقفة تؤذن بإسرار البسملة وقيل سكتة يسيرة، وقيل غير ذلك.

قال في النشر: والصواب حمل دون من قولهم دون تنفس على معنى غير وبه يعلم أن السكت لا يكون الا مع عدم التنفس قل زمنه أم كثر[1].

ثم ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين أم لا، فلو وصل آخر الفاتحة بالانعام مثلاً جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، أما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت كما تكرر سورة الاخلاص فقال محرر الفن « الشمس بن الجزري » لم أجد فيه نصاً والذي يظهر البسملة قطعاً فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت الناس بالفاتحة، انتهى.

وإذا فصل بين السورتين بالبسملة جاز لكل من رويت عنه ثلاثة أوجه: وصلها بالماضية مع [الآتية، لأنه الأصل][2] وفصلها عنهما لأن كلا من الطرفين وقف تام وفصلها عن الماضية ووصلها بالآتية.

قال الجعبري: وهو أحسنها لإشعاره بالمراد، وهو أنها للتبرك، أو من السورة

---

١) وخلاصة هذه الآراء أنها سكتة لطيفة، تؤذن بالفصل بين السورتين، بمقدار قراءة البسملة سراً اهـ محققه.

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ش ».

ويمتنع وصلها بالماضية وفصلها عن الآتية، إذ هي لأوائل السور لا لأواخرها، والمراد بالفصل والقطع الوقف.

وقرأ حمزة، وكذا خلف، بوصل آخر السورة بأول التي تليها من غير بسملة، لأن القرآن عندهما كالسورة الواحدة.

وافقهما الشنبوذي والحسن.

وقد اختار كثير من أهل الأداء عمن وصل لمن ذكر من ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وكذا يعقوب السكت بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والمطففين، وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة، كاختيار الآخذين بالسكت لورش، أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب الفصل بالبسملة بين السور المذكورة لبشاعة اللفظ « بلا » و « ويل » والأكثرون على عدم التفرقة وهو مذهب المحققين[1].

الثالث: لا خلاف في حذف البسملة إذا ابتدأت براءة، أو وصلتها بالأنفال، على الصحيح، وقد حاول بعضهم جوازها في أولها، وقال السخاوي: أنه القياس، ووجهوا المنع بنزولها بالسيف، قال ابن عباس رضي الله عنه: « بسم الله أمان وليس فيها أمان » ومعناه أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم في الصلح، فإذا نبذوا العهد لم يكتبوها. قال السخاوي فيكون مخصوصاً بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك انتهى واحتج للمنع بغير ذلك[2].

---

(١) الراجح هو عدم التفرقة بين السور الأربع، التي تسمى بالأربع الزهر، وغيرها، لأنه ليس هناك دليل صريح، وإنما هو من قبيل التأدب فقط، على أن ما فروا منه قد وقعوا فيه أيضاً، وهو وصل « الرحيم » في آخر البسملة بقوله تعالى: ﴿ويل﴾ وهو نفس المحظور، فالأولى إجراء الأوجه على عمومها. والله أعلم. اهـ محققه.

(٢) وأخرى أن المنع ألزم وأولى، لأن القراءة سنة متبعة، وما دامت سورة « التوبة » لم ينزل في أولها بسملة، فالواجب الاتباع، ولا يأتي هنا القياس ولا الاجتهاد، فالاتباع أولى من الابتداع، وقد أجمعت الأئمة، منذ الصدر الأول على عدم كتابتها في المصحف في أول هذه السورة فلا ينبغي العدول عن ذلك. والله أعلم. اهـ محققه.

أما غير براءة فقد اتفق الكل على الإتيان بالبسملة في أول كل سورة، ابتدؤا بها ولو حكماً، كأول الفاتحة، حيث وصلت بالناس كما تقدم، إلا « الحسن » فإنه يسمي أول الحمد فقط.

الرابع: يجوز البسملة وعدمها في الابتداء بما بعد أوائل السور ولو بكلمة، لكل من القراء تخييراً كذا أطلق الشاطبي كالداني في التيسير، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، ومنهم من خص البسملة بمن فصل بها بين السورتين، كابن كثير ومن معه، وبتركها من لم يفصل بها كحمزة ومن معه.

وأما الابتداء بما بعد أول براءة منها فلا نص للمتقدمين فيه، وظاهر إطلاق كثير كالشاطبي التخيير فيها، واختار السخاوي الجواز، وإلى المنع ذهب الجعبري.

والصواب كما في النشر أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة لا اشكال في تركها عنده في أوساط براءة، وكذا لا إشكال في تركها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة أولها، فكذا وسطها، وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي، لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر والله أعلم.

خاتمة:

يعلم مما تقدم من التخيير في الابتداء بالاجزاء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء من أجزاء السورة، لا مع الوقف ولا مع وصله بما بعده، إذ القراءة سنة متبعة، وليس أجزاء السورة محلاً للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك أولى من منع وصلها بآخر السورة والوقف عليها، إذ ذاك محل لها في الجملة، وقد منعت لكون البسملة للأوائل، لا للأواخر[1]. قال شيخنا رحمه الله تعالى[2] هذا ما

(١) في هذا التعليل نظر، لأنه كيف يقاس وصل البسملة. بأول آية من السورة يوصل السورة بالبسملة مع الوقف عليها؟ الفارق بعيد جداً، إلا أن يكون هناك نص في ذلك ولم أطلع عليه، وإلا فكيف نوفق بين =

تيسر من الكلام على البسملة.

وعن الحسن (ٱلْحَمْدُ للهِ) حيث وقع بكسر الدال، اتباعاً لكسرة لام الجر بعدها[1].

والجمهور بالرفع على الابتداء، والخبر ما بعده أي متعلقه.

وقرأ (الرَّحِيمِ مٰلِكِ) بادغام الميم الأولى في الثانية أبو عمرو بخلف عنه من روايتيه، وكذا يعقوب من المصباح، مع مد (مالِكِ).

وافقهما ابن محيصن من المفردة، واليزيدي بخلف، والحسن والمطوعي.

وخص الشاطبي في إقرائه الادغام بالسوسي، والاظهار بالدوري، ويجوز المد والقصر والتوسط في حرف المد السابق قبل المدغم ونظائره.

واختلف في (ملك):

فعاصم، والكسائي، وكذا يعقوب، وخلف، بالألف مداً على وزن « سامع » اسم فاعل من ملك ملكاً بالكسر وافقهم الحسن والمطوعي.

والباقون بغير ألف على وزن «سمع» صفة مشبهة، أي قاضي يوم الدين[2].

= هذا وبين الحديث المشهور: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أجزم » أو « ابتر » ووصل البسملة بالآية لا يغير شيئاً منها، فما قاله المؤلف هنا فيه نظر. والله أعلم اهـ محققه.

(٢) هو: الشيخ علي الشبراملسي، أحد شيوخه الذين تقدمت ترجمتهم.

(١) وهي لغة تميم وبعض غطفان، جعلوا الحرف الأول في حركته، وهو الدال، تابعاً للحرف الثاني، وهو الألم ليكون بينهما تجانس في الحركة، وإنما جاز الإتباع هنا في كلمتين، مع أنه إنما يكون في كلمة واحدة، لتنزل الكلمتين هنا منزلة الكلمة الواحدة لكثرة استعمالهما مقترنين.

كما قرأ بعضهم بضم اللام من « لله » اتباعاً لضم الدال وكلاهما شاذ ـ كما هو معروف (المحتسب لابن جنى جـ ١ ص ٣٧).

(٢) قال أبو عبيد ـ محتجاً لهذه القراءة: كل ملك فهو مالك، وليس كل مالك ملكاً، لأن الرجل قد يملك الدار، والثوب، وغير ذلك، فلا يسمى ملكاً، وهو مالك اهـ.

كما احتج بعض العلماء لهذه القراءة، بأن وصفه بالملك أبلغ من وصفه بالمِلك، وبه وصف نفسه فقال: (لمن الملك اليوم) فامتدح بمُلك ذلك، وانفراده به يومئذ فمدحه بما امتدح به أحق وأولى. =

وعن المطوعي « مالك » بفتح الكاف نصباً على القطع، أو منادى مضافاً توطئة (لإيَّاك نَعْبُدُ)[1] والجمهور بكسرها.

وعن الحسن (يُعْبَدُ) بالياء من تحت مضمومة مبنياً للمفعول، استعار ضمير النصب للرفع والتفت اذ الأصل أنت تعبد.

وعن المطوعي (نَسْتَعِينُ) بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في حرف المضارعة بشرطه[2].

= (حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٧ ـ ٧٨) بتحقيق الشيخ سعيد الأفغاني وحجة من قرأ (مالك) بالمد، أن المالك يحوي الملك ويشتمل عليه، ويغيّر الملك مملوكاً، لقوله جل شأنه: ﴿قل اللهم مالك الملك﴾ فقد جعل المُلك للمالك فصار « مالك » أمدح، وإن كان يشتمل على ما يشتمل عليه الملك، وعلى ملكه، سوى ما يتلوه، من زيادة الألف، التي هي حسنة قد ضمن عنها عشر حسنات. والدليل على هذا الترجيح أن شاعراً جاء إلى رسول الله ﷺ يشكو امرأته فقال:

يـا مـالـك الـمـلـك وديّـان الـعـرب
إلـيـك أشـكـو ذَرْبَـةً مـن الـذَرب

والذربة: الحادة اللسان.

فقال ﷺ: « مه، ذلك الله »

انظر: (حجة القراءات لأبي زرعة ص ٧٨ ـ ٧٩، ومعجم الشعراء للمرزباني ص ١٦ طبعة القدس ١٣٥٤ هـ) وأقول:

ان كل ما قيل في توجيه القراءتين صحيح ومسلم به، وكله ثابت لله تبارك وتعالى، فهو المالك، وهو الملك، وهو الذي بيده كل شيء، فكل قراءة تفيد معنى قد لا تفيده القراءة الأخرى، ولذلك يقول بعض العلماء ان كل قراءة تعتبر حجة مستقلة ومعجزة دالة على صدق رسول الله ﷺ فيما بلغه عن ربه جل وعلا اهـ محققه.

(١) أي على أنه نعت مقطوع، فهو معمول لفعل محذوف تقديره: أمدح، أو أعني، أو على أنه منادى حذف منه حرف النداء، ويكون ذلك تمهيداً لقوله: ﴿إياك نعبد﴾ فكأنه يقول: يا مالكَ يوم الدين إياك نعبد. (القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٢١).

(٢) وهو أن يكون حرف المضارعة نوناً، أو تاء، مفتوحتين، وكان مفتوح العين، وكان ماضيه ثلاثياً مكسور العين، أو زائداً، على ثلاثة أحرف ومبدوءاً بهمزة الوصل مثل: (تعلمون، تفرح، تعثوا، تبخسوا يعتدون، تستكبرون، تقشعرّ) واختلف عنه في (كي تقرعينها) (ولا تضحى) كلاهما بسورة طه و « الا تطغوا » بالرحمن.

واختلف في (الصراط وصراط) :

فقنبل من طريق ابن مجاهد، وكذا رويس بالسين حيث وقعا على الأصل، لأنه مشتق من السرط وهو البلع، وهي لغة عامة العرب، وافقهما ابن محيصن فيهما، والشنبوذي فيما تجرد عن اللام.

وقرأ خلف عن حمزة باشمام الصاد الزاي في كل القرآن، ومعناه مزج لفظ الصاد بالزاي[1] وافقه المطوعي.

واختلف عن خلاد على أربع طرق:

الأولى الاشمام في الأول من الفاتحة فقط.

الثانية: الاشمام في حرفي الفاتحة فقط.

الثالثة: الاشمام في المعرف باللام خاصة هنا وفي جميع القرآن.

الرابعة: عدم الاشمام في الجميع.

والأربعة مستفادة من قول الطيبة الأول أي بالاشمام قف. وفيه والثاني وذي اللام اختلف، والباقون، بالصاد كابن شنبوذ وباقي الرواة عن قنبل، وهي لغة قريش[2].

وعن الحسن (اهْدِنا صراطاً مستقيماً) بالنصب والتنوين فيهما من غير ألف[3].

واختلف في ضم الهاء وكسرها من (عليهم، وإليهم، ولديهم، وعليهما،

= وكسر حرف المضارعة بالشروط السابقة لغة تميم، وهذيل، وأسد، وربيعة. (القراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص٢١ ـ ٢٢).

(١) وهي لغة لبعض العرب، كقيس (حجة القراءات ص ٨٠).

(٢) وحجة هذه القراءة أنها كتبت في جميع المصاحف بالصاد قال الكسائي: هما لغتان. (حجة القراءات ص ٨٠).

(٣) أي في سورة الفاتحة فقط، وليس في جميع القرآن ووجهه ـ كما قال ابن جنى ـ أنه أراد التذلل لله تعالى، وإظهار الطاعة له، أي قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراط مستقيم ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم، أي: الصراط الذي قد شاعت استقامته وتعوملت في ذلك حاله وطريقته. (المحتسب جـ ١ ص ٤١).

وإليهما، وفيهما، وعليهن، واليهن، وفيهن، وصياصهن، وبجنتيهم وترميهم، وما نريهم، وبين أيديهن) وما يشبه ذلك من ضمير التثنية والجمع مذكراً أو مؤنثاً.

فحمزة وكذا يعقوب من (عليهم، وإليهم، ولديهم) الثلاثة فقط حيث أتت، بضم الهاء على الأصل، لأن الهاء لما كانت ضعيفة لخفائها خصت بأقوى الحركات، ولذا تضم مبتدأة وبعد الفتح والألف والضمة والواو والسكون في غير الياء نحو (هو، ولهو، ودعاه، ودعوه، ودعه) وهي لغة قريش، والحجازيين.

وافقهما المطوعي في الثلاثة، والشنبوذي في (عليهم) فقط حيث وقع، وزاد يعقوب فقرأ جميع ما ذكر وما شابهه مما قبل الهاء ياء ساكنة بضم الهاء أيضاً.

وافقه الشنبوذي في (عليهما) فقط.

وهذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن زالت لعلة جزم نحو (وإن يأتهم) (ويخزهم) (أو لم يكفهم) أو بناء نحو (فاستفتهم) فرويس وحده بضم الهاء في ذلك كله. إلا قوله تعالى: (ومن يولهم يومئذ) بالأنفال فإنه كسرها من غير خلف، واختلف عنه في (ويلههم الأمل) بالحجر (ويغنهم الله) في النور (وقهم السيئات، وقهم عذاب الجحيم) موضعي غافر.

والباقون بكسر الهاء في ذلك كله في جميع القرآن لمجانسة الكسر لفظ الياء أو الكسر، وهي لغة قيس وتميم وبني سعد.

واختلف في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها إذا وقعت قبل محرك ولو تقديراً نحو (أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا) (ومما رزقناهم ينفقون).

فقالون بخلف عنه، وابن كثير، وكذا أبو جعفر، بضم الميم ووصلها بواو في اللفظ، اتباعاً للأصل، بدليل (دخلتموه) (أنلزمكموها).

وافقهم ابن محيصن.

والاسكان لقالون في الكافي والعنوان والارشاد، وكذا في الهداية من طريق أبي نشيط، ومنها قرأ به الداني على أبي الحسن، ومن طريق الحلواني على أبي الفتح،

والصلة له في الهداية للحلواني، وبها قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني[1].

واشترطوا في الميم أن تكون قبل محرك، ولو تقديراً ليندرج فيه (كنتم تمنون) (وفظلتم تفكهون) على التشديد، وان يكون المحرك منفصلاً، ليخرج عنه المتصل نحو (دخلتموه) و (أنلزمكموها) فإنه مجمع عليه.

وقرأ ورش من طريقيه بالصلة، إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو (عليهم ءأنذرتهم) إيثاراً للمد، وعدل عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها الذي هو مذهبه، لأنه لو أبقى الميم ساكنة لتحركت بسائر الحركات، فرأى تحريكها بحركتها الأصلية أولى[2].

والباقون بالسكون في جميع القرآن للتخفيف (وأجمعوا) على إسكانها وقفاً لأنه محل تخفيف.

واختلف في ضم ميم الجمع وكسرها وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن وقبلها هاء مكسورة ما قبلها كسرة أو ياء ساكنة، نحو (عليهم القتال) و (يؤتيهم الله) و (بهم الأسباب) و (في قلوبهم العجل) .

فنافع وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وكذا أبو جعفر، بضم الميم وكسر الهاء في ذلك كله.

ووجهه، مناسبة الهاء بالياء، وتحريك الميم بالحركة الاصلية، وهي لغة بني

---

(١) وأطلق التخيير له في الشاطبية وفاقاً لجمهور أئمة العراقيين جمعاً بين اللغتين. هامش ص ١٢٤ ط المشهد الحسيني.

(٢) هنا سقط، ولعله عن الحسن قراءتها بالاتباع ـ يعني إن كان قبل الميم كسرة كسرها نحو : (عليهم غير) و (يناديهم أين) و (فيهم رسولاً) وإن كان قبلها ضم ضمها نحو (ءأنذرتهم أم لم) و (فيكم رسولاً) (منهم أميون) هامش ص ١٢٤ ط المشهد الحسيني.

أسد، وأهل الحرمين وافقهم ابن محيصن.

وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة، وكسر الميم أيضاً على أصل التقاء الساكنين، وافقه اليزيدي والحسن.

وقرأ حمزة، والكسائي، وكذا خلف، بضمهما لأن الميم حركت للساكن بحركة الاصل، وضم الهاء اتباعاً لها.

وافقهم الأعمش.

وقرأ يعقوب باتباع الميم الهاء على أصله، فضمها حيث ضم الهاء في نحو (يريهم الله)لوجود ضم الهاء، وكسرها في نحو (قلوبهم العجل) لوجود الكسرة.

وأما الوقف فكلهم على إسكان الميم وهم على أصولهم في الهاء، فحمزة بضم الهاءَ من نحو (عليهم القتال) و (اليهم اثنين) ويعقوب بضم ذلك، ونحو (يريهم الله) و (لا يهديهم الله) ورويس في نحو (يغنهم الله) على أصله بالوجهين.

واتفقوا على ضم الميم المسبوقة، بضم سواء كان في هاء أو كاف أو تاء، نحو (يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) (عليكم القتال) (وأنتم الأعلون) وإذا وقفوا سكنوا الميم.

وعن ابن محيصن من المبهج (غير المغضوب) بنصب « غير » على الحال قيل من « الذين » وهو ضعيف، وقيل من الضمير في « عليهم » وعنه من المفردة. الخفض كالجمهور على البدل من « الذين » بدل نكرة من معرفة أو من الضمير المجرور في « عليهم » .

[المرسوم]

اتفقوا على كتابة (مٰلك) بغير ألف ليحتمل القراءتين، وكذا (مٰلك الملك) بآل عمران، كما في المقنع، ولم يذكره في الرائية[1] ومقتضاه: أن ما عداه يكتب

---

(١) وهي المعروفة بناظمة الزهر في علم الفواصل، وعد آي القرآن العزيز نظم الإمام الشاطبي رحمه الله =

على لفظه، وقد اصطلحوا على حذف ألف فاعل في الاعلام، وقال ابن قتيبة: ما كان من الأسماء، أي الاعلام المنقولة من الصفات على « فاعل » وكثر استعماله نحو « صالح » و « مالك » و « خالد » فحذف ألفه أحسن من إثباتها فإن حليت باللام تعين الاثبات.

واتفقوا أيضاً على كتابة « الصراط » بالصاد معرفاً، ومنكراً، بأي اعراب كان للدلالة على البدل، لأن السين هو الأصل كما تقدم، وكذا (ويبصط)[1] بالبقرة فخرج (يبسط الرزق) فإنه بالسين، وكذا كتبوا بالصاد (أم هم المصيطرون) بالطور (وبمصيطر) بالغاشية .

= تعالى، وعليها عدة شروح، من أحسنها « معالم اليسر شرح ناظمة الزهر » تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي، والشيخ محمود ابراهيم.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿والله يقبض ويبصط واليه ترجعون﴾ البقرة (٢٤٥).